«تنمية الموارد» ناقشت مشروع قانون بشأن البديل الاستراتيجي بحضور وزير المالية

الصالح: الوضع الحالي للرواتب «محبط» وإصلاحه بات ضرورة

كتب مصطفى كامل

ناقشت لجنة تنمية الموارد البشرية الوطنية البرلمانية امس مشروع بقانون بشان البديل الاستيراتيجي لسلم الرواتب بحضور وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالوكالة انس الصالح.

وقال رئيس اللجنة النائب الدكتور خليل عبدالله انه تم مناقشة الاطار العام للبديل الاستيراتيجي وتعديل بعض مواد قانون ديوان الخدمة المدنية من اجل تمكين الحكومة من تطبيق البديل الاستيراتيجي لسلم الرواتب.

واضاف عبدالله الى ان اللجنة لديها تحفظات عدة على البديل الاستيراتيجي وانه تم الاتفاق على بعض الامور مثل عدم المساس بالراتب الاساسي للموظف نظرا لارتباطه بالمعاش التقاعدي اضافة الى عدم مساس بالراتب الاجمالي للموظف او تجميده مبينا ان الحكومة وعدت اللجنة بذلك.

وذكر انه تم مناقشة الزيادات السنوية للموظف بان تكون مرتبطة بمعدلات التضخم وكيفية حساب التضخم اضافة الى آلية تطبيق البديل ومراحل تطبيقه.

وطمأن عبدالله الموظفين بقوله «بان الحقوق لن تمس علاوة على ان اللجنة حريصة على تطبيق جزء من البديل الاستيراتيجي لان سيرفع من رواتب كثير من الموظفين الحاليين ابتي نعتقد بان رواتبهم لا تتناسب مع طبيعة اعمالهم».

وافاد بان الاطار العام للبديل الاستيراتيجي ان لايكون الراتب مرتبط بجهة العمل بل بطبيعة العمل بغض النظر عن جهة العمل اضافة الى تحقيق العدالة والشفافية في الوظائف.

واشار الى انه تم الاتفاق على وضع التطمينات الحكومية بشان حقوق الموظفين ضمن مواد مشروع قانون البديل الاستيراتيجي او ضمن المذكرة الايضاحية لافتا الى انه ستكون جلسات اخرى للجنة في هذا الشان، وفي رده على سؤال ما اذكان تقرير اللجنة حول مشروع القانون سينجز خلال دور الانعقاد الحالي ومتى سيتم العمل به قال العبدالله «ان تطبيق القانون سيتم على مراحل والمراحل النهائية ستتم خلال سنتين والاولية سيتم العمل بها وانجازها خلال ٦ اشهر او ٨ إشهر من الان».

واوضح العبدالله ان هذه المراحل سنعتني بها الشرائح التي ستطالها الزيادة في الرواتب من العاملين حاليا وستبدأ من الشرائح المتدنية الرواتب ثم الاعلى وانتهاءً بجميع الشرائح التي ستكون مشمولة بالزيادات خلال العامين».

وكشف العبدالله عن ان بعض الشرئح التي سيتم اقرار زيادة رواتبها ضمن القانون ولكن تنفيذ هذه الزيادة سيتم خلال عامين سيحصلون على زياداتهم كاملة وباثر رجعي من تاريخ اقرار المشروع بقانون وحتى تنفيذه بشكل كامل».

وبسؤال عن الجهات والوظائف التي سيتم تخفيض مرتباتها واجور العاملين بها ومصير هؤلاء العاملين حاليا اكد العبدالله» ان العاملين حاليا لن يمسهم اي تخفيض ولن يطالهم وانما سيطبق على العاملين الجدد وبعد اقرار القانون منوها الى ان اللجنة طرحت فكرة وجوب وجود رادئف تشريعية للقانون كقانون التقاعد المبكر الذي قديكون احد الحلول المصاحبة للبديل الاستراتيجي».

ونوه العبدالله الى تعديل قانون التقاعد والذي اخر سن التقاعد وسنوات الخدمة قد يكون احد الاسباب الرئيسية في عدم توفير فرص عمل لذلك من الاولى تقليص سنوات الخدمة وتفعيل فكرة التقاعد المبكر.

واشار العبدالله الى ان هذا الموضوع تم مناقشته على هامش الاجتماع لكن الان لاتوجد اي ارقام ومعلومات لبحثه لافتا الى انه بصدد توجية استفسارات لوزير المالية للوقوف على تفاصيل وفوائد التقاعد المبكر تمهيدا للتحرك بشانه تشريعيا.

وبسؤاله عن موعد انجاز مشروع البديل الاستراتيجي قال العبدالله «نحن امامنا ٥ اسابيع حتى موعد قض دور الانعقاد وان استطعنا تضمين كافة التفاصيل فيه قبل هذا الموعد ستقدمة ولكن ان لم تصل كافة التفاصيل ونضمنها الان بمشروع القانون فستريث لحين ضمان ورودها اما بالقانون او مذكرته الايضاحية

ومن جانبة اكد وزير المالية ووزير التجارة والصناعة بالوكالة انس الصالح عقب الاجتماع ضرورة اصلاح سلم الرواتب لتوفير نظام مستدام يحقق العدالة والشفافية ويكافئ مستوى الأداء.

وقال الوزير الصالح في ان الرواتب المرتفعة لن يتم تخفيضها او تخفيض الراتب الاساسي منها مشيرا الى ان نظام البديل الاستراتيجي للرواتب سيرفع رواتب اكثر من 50 بالمئة من الموظفين للوصول الى الراتب الشائع لكل درجة ومهنة.

واضاف الوزير الصالح ان جميع الموظفين في القطاع العام سيحصلون على زيادة سنوية على الراتب الاساسي والبدلات الوظيفية على أساس مؤشر تكلفة المعيشة.

واوضح ان مكافاة الاداء والإنتاجية ستمنح للموظفين ممن يمتلكون مستويات اداء جيدة وسيحصلون على مكافات افضل وتتم ترقيتهم بشكل اسرع مما يحسن من اخلاقيات العمل وجودة اداء العاملين في القطاع العام.

وبين أن مشروع البديل الاستراتيجي للرواتب سيحقق العادلة للعاملين في القطاع العام اذ سيتم توحيد المهام والمسؤوليات استنادا لافضل الممارسات الدولية وهو ما من شانه خفض الضغوطات من الأفراد لتوظيفهم في بعض جهات ومؤسسات القطاع العام.

وذكر الصالح ان الوضع الحالي للرواتب يؤدي الى الشعور بالإحباط من بعض الموظفين لان البعض الآخر يتقاضى رواتب اعلى من المعدل رغم تشابه الوظائف بين الوزارات وحتى داخلها.

وكشف عن وجود اكثر من 200 نوع من البدلات تشكل 65 بالمئة من اجمالي الراتب ما يجعل عملية المقارنة بين الرواتب مستحيلة ويجعل من مهمة ديوان الخدمة المدنية للسيطرة على الزيادات امرا في غاية الصعوبة.

وقال ان هناك ايضا 30 كادرا خاصا تؤدي الى فروقات في الرواتب بين الجهات الحكومية المختلفة وتؤثر في كافة الوظائف مما يؤدي الى مواجهة الضغوطات من الأفراد ليتم توظيفهم في الجهات التي تمنح رواتب افضل.

واشار الى ان الشروع في عملية إصلاح سلم الرواتب أصبح الآن بالغ الأهمية وقد تم تصميم نظام جديد لحل هذه القضية من خلال إنشاء سلم الرواتب لكل مهنة عبر كافة الجهات الحكومية وتوحيد وتقليل انواع البدلات ونمو الرواتب بشكل تلقائي لتعكس تكاليف المعيشة.

واضاف الوزير ان ذلك يتم من خلال حساب متوسط عامل التضخم للسنوات الثلاث السابقة وتطبيق آليات مستقلة لمراجعة الرواتب لكل مهنة وذلك لإجراء مراجعات لهذه الرواتب وتقديم التوصيات بشان تعديلها كل ثلاث سنوات وتطبيق نظام واضح للترقيات وربط المكافآت السنوية بمستوى الأداء اضافة الى تطوير نظام تقييم وادارة الأداء بشكل موضوعي وغير متأثر بالمزاج الشخصي.

وبين أن التغييرات المقترحة تشمل الموظفين في الوزارات والجهات الحكومية ذات الميزانيات الملحقة والمستقلة وليس المقصود بهذه التغييرات التأثير بشكل مباشر على موظفي القطاع الخاص والمتقاعدين أو أي فئة أخرى من العاملين في سوق العمل.

والواضح ان الاتفاقية الامنية ما زالت قيد الدراسة والمناقشة والتحقيق والتدقيق باللجنة التشريعية فما كان ينبغي الاستعجال او الاثارة والبلبلة والضجة الاعلامية وتقديم الاستجواب حاليا بذات الشان

الصالح بمجلس الأمة امس لحضور اجتماع لجنة الموارد البشرية

- الرواتب المرتفعة لن يتم تخفيضها والنظام سيرفع رواتب أكثر من 50 % من الموظفين
- تطبيق نظام واضح للترقيات وربط المكافآت السنوية بمستوى الأداء اضافة الى تطوير نظام تقييم وادارة الأداء
- هناك أكثر من 200 نوع من البدلات ما يجعل عملية المقارنة بين الرواتب مستحيلة
- جميع الموظفين في القطاع العام سيحصلون على زيادة سنوية على الراتب الأساسي والبدلات الوظيفية على أساس مؤشر تكلفة المعيشة
- مكافأة الاداء والإنتاجية ستمنح للموظفين ممن يمتلكون مستويات أداء جيدة
- عبدالله: تم الاتفاق على عدم المساس بالراتب الاساسي للموظف نظرا لارتباطه بالمعاش التقاعدي

الراتب سيكون مرتبطاً بطبيعة العمل وليس بجهة العمل اضافة الى تحقيق العدالة والشفافية في الوظائف

تواصل ردود الفعل النيابية المعارضة بشدة للاستجواب ومطالبات لصاحبه بمراجعة نفسه

نواب: استجواب دشتي وقوف واضح ضد المباركة الشعبية والوطنية لـ «عاصفة الحزم»

- الحويلة: أرفض استجواب دشتي .. ومحاوره غير مقبولة
- العازمي: الاستجواب المقدم إلى وزير الخارجية تعدٍ واضح وصريح علي صلاحيات صاحب السمو

محمد الحويلة

احمد العازمي

تواصل ردود فعل المعارضة لاستجواب دشتي

- الاستجواب يمثل إحراجاً للكويت وتقليلاً من شأنها في اتخاذ القرارات أمام المجتمع الدولي
- تكرار الإساءات للدول الشقيقة أمر لا يخدم المصلحه العليا للبلاد
- مقدم الاستجواب يتحدث عن عاصفة الحزم وكأنه لم ير الاعتداءات السافرة التي قادتها مليشيات الحوثي على اليمن

تواصلت ردود الفعل النيابية الرافضة للأستجواب الذى قام بتقديمة النائب عبد الحميد دشتي لوزير الخارجية الشيخ صباح الخالد

واعرب النواب عن ثقتهم بان اي قبول أو تاييد من اعضاء المجلس وذلك لفشل محاورة خصوصا تلك التى تتعلق "بعاصفة الحزم" ومشاركة البلاد بها

والتى باركها كل الشعب الكويتى باعتبار ان اى اعتداء على اة دولة من دول للجلس يعتبر اعتداء على دول التعاون جميعا

فمن جانبة أعلن النائب د. محمد الحويلة رفضه للاستجواب المقدم من النائب عبدالحميد دشتي مؤكدًا أن محاوره غير مقبولة خاصة المتعلقة بعاصفة الحزم التي حظيت على مباركة وتاييد شعبي واسع والتي انطلقت بناءً على إتفاقية الدفاع المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي

كذلك أرفض بحزم وشدة استمرار تكرار الإساءات من النائب دشتي للدول الشقيقة كونه أمر لا يخدم المصلحه العليا للبلاد ويمس سيادتها ويهدد إستقرارها وأمنها القومي وعلاقتها بدول المنظومة الخليجية

ومن منطلق وحدة المصير فإن اي مساس لدول الخليج يعتبر مساس للكويت كما أكد رفضه للفرز الطائفي الذي يقوم به من خلال إثارة بعض القضايا أخرها هذا الاستجواب.

كما صرح النائب الدكتور أحمد مطيع العازمي أن الاستجواب المقدم وزير الخارجية هو في حقيقته كانه استجواب مقدم لصاحب السمو وكانها منازعة له في سلطاته علما انه أبو الدستور وسموه حريص كل الحرص على تطبيق وتفعيل واحترام نصوص الدستور والقانون

حيث تنص المادة – 68 من الدستور على أنه " يعلن الأمير الحرب الدفاعية بمرسوم أما الحرب الهجومية فمحرمة" وعاصفة الحزم بكل امتياز حرب دفاعية عن سيادة المملكة السعودية واستجابة لاستغاثة الشقيقة اليمن.

وذكر النائب مطيع العازمي ان مقدم الاستجواب يتحدث عن عاصفة الحزم وكانه لم ير الاعتداءات السافرة التي قادتها مليشيات الحوثي على اليمن داخليا وعلى الحدود المجاورة خارجيا والمملكة والكويت وكل دول الخليج كيان واحد وكل لا يتجزأ وقد رأى العالم الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان التي مارسها الحوثي وزبانيته،واعتداءهم السافر على حدود المملكة العربية السعودية الشقيقة

وتنص المادة – 47 من الدستور على أن " الدفاع عن الوطن واجب مقدس" وأي اعتداء على دولة شقيقة وخاصة المجاور والتي تربطنا بها اخوة الدين والنسب والعروبة فهو اعتداء على الكويت

وبشهامة اهل الكويت المعهودة لم ولن تتخلى عن اخوانها واشقائها خاصة في تلك الظروف الصعبة من الاعتداءات على سيادة المملكة واقتحام اراضيها

وغني عن الذكر ان المجتمع الدولي ومجلس الأمن والأمم المتحدة وكل العالم بارك ووافق على عاصفة الحزم وانه امر عجيب ان يتفق العالم كله على رأي والقطاع العريض من الشعب الكويتي الا في تصور البعض واذهانهم.

كما اوضح النائب احمد مطيع العازمي ان ذلك الاستجواب يتدخل في شئون صاحب السمو وعليه أن يسحب استجوابه ويعتذر للمجتمع الكويتي لأن هذا جنوح بالأداة الرقابية عن المسار الصحيح المنشود وإفراغ للاستجواب من محتواه الصحيح المامول.

وبين النائب مطيع العازمي انه في الاستجواب المقدم لوزير الخارجية تم الحديث عن انه كان من المفترض عرض الاتفاقية الامنية على المجلس قبل توقيعها ليسهل الموافقة عليها حال عرضها لاحقا على مجلس الامة.

واعترض النائب العازمي على ذلك محتجا بان هذا الرأي مخالف للمادة ٧٠ من الدستور والتي تنص على أنه: "يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فورا مشفوعة بما يناسب من البيان وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية على أن معاهدات الصلح والتحالف والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثرواتها الطبيعية أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة ومعاهدات التجارة والملاحة، والإقامة والمعاهدات التي تحمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديلا لقوانين الكويت يجب لنفاذها أن تصدر بقانون ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة شروطا سرية تناقض شروطها العلنية".

والمادة ١١٥ من اللائحة الداخلية والتي تنص على انه: " يخطر الرئيس المجلس بالمعاهدات التي تبرم وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة 70 من الدستور مشفوعة بالبيان الحكومي المرافق لها ويتلى هذا البيان في اول جلسة تالية مع ابداع المعاهدة ومرفقاتها أمانة المجلس.وللمجلس ابداء ما يراه من ملاحظات بصدد هذه المعاهدات دون اتخاذ قرار في شان المعاهدة ذاتها".

والمادة 116 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة تنص على: انه "يحيل الرئيس الى اللجنة المتخصصة المعاهدات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة 70 من الدستور لبحثها وتقديم تقرير عنها الى المجلس وللمجلس ان يوافق عليها او يرفضها او يؤجل نظرها، وليس له ان يعدل نصوصها، وفي حالة الرفض او التاجيل يوجه المجلس نظر الحكومة الى النصوص التي أدت الى ذلك".

واختتم النائب تصريحه بان تلك النصوص الدستورية والقانونية السابقة التي توكد ان عرض المعاهدات يكون لاحقا بعد ابرامها ليبدي المجلس ما يراه من ملاحظات بشانها دون اتخاذ قرار في شان المعاهدة ذاتها